الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين إيران وتركيا
(دراسة في الأسباب والنتائج)

محمد صلاح محمود

مدرس مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

مع تزايد نشاطات حزب العمال الكردستاني التركي منذ عام 1984، والعلاقات الإيرانية– التركية تشهد حالة من التعاون الأمني تمثلت بعقد العديد من الاتفاقيات الأمنية الخاصة بمحاربة حزب العمال الكردستاني التركي ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية ولعل التطور الأبرز في تلك الاتفاقيات ما تم التوصل إليه عام 2004 من تنشيق ايراني– تركي لعملياتهما العسكرية ضد التنظيمات المعارضة لهما سواء أكان داخل ام خارج أراضيهما.

مقدمة

تشترك كل من إيران وتركيا إلى جانب العراق بذات التجاور الجغرافي والتشابه الديمغرافي في المناطق المتآخمة لحدود هذه الدول الثلاث والمتمثلة بالوجود القومي والاثني للأقلية الكردية التي خلقت على الدوام مشكلة مزمنة طيلة عقود من الزمن عجزت هذه الدول عن حلها، نتيجة الرفض المستمر لفكرة منح الحقوق الذي قد يهيئ الظروف لإقامة الدولة الكردية المستقلة لاحقا والتي يحلم بها الكرد الموزعين على الدول الثلاث إلى جانب سوريا، هذا من جانب، وإصرار الكرد على هذا المطلب من جانب آخر.

لقد أسهمت المواقف السياسية المتشددة من قبل إيران وتركيا إزاء الهدف الكردي السابق في خلق تحديات أمنية خطيرة تمثلت بانتظام أكراد الدولتين في حركات قومية انفصالية مسلحة ولجوءهم إلى استخدام وسائل عنيفة أملا بالوصول إلى أهدافهم، مما خلق بالنتيجة تهديدا بالغ الأثر على الاستقرار السياسي والأمني في تركيا وإيران.

وبهذا،شكلت القضية الكردية منعطفا مهما في تاريخ العلاقات السياسية الإيرانية– التركية بحكم جوارهما الجغرافي الواسع الذي يمتد لمسافة تصل إلى 454 كم من جهة، وتركز الأقلية الكردية ذات الميول

الانفصالية في المنطقة الحدودية التي يشترك فيها العراق مع هاتين الدولتين،ذات الطبيعة الجبلية الوعرة التي تجعل من الصعب بمكان رصد ومراقبة تحركات التنظيمات الكردية فيها من جهة أخرى.

ولهذا الأسباب جاء موضوع الدراسة بقصد رصد السياسة الأمنية المشتركة التي تبنتها تركيا وإيران في التعامل مع التنظيمات والأحزاب الكردية والجماعات الأخرى المعارضة، وللوقوف على أهم محطات التعاون الأمني بين الدولتين. ومن هنا تبرز أهمية تناول هذا الموضوع نظراً لما شهدته العلاقات الإيرانية– التركية وخاصة في تسعينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا من تصاعد مستوى التعاون الأمني بشكل مكثف وقابله في ذلك استمرار العمليات المسلحة من قبل الحركات المناوئة لتركيا وإيران.

وفي ضوء ذلك، تقدم هذه الدراسة مناقشة تحليلية حول تطورات المسألة الكردية في تركيا وإيران وآثارها السياسية والأمنية التي خيمت على علاقات البلدين، بالإضافة إلى استعراض الأسباب والدوافع الحقيقية وراء عقد الاتفاقيات الأمنية النتائج المترتبة عنها.

تثير هذه الدراسة مجموعة أسئلة مهمة في مقدمتها: من هي القوى المستهدفة أساسا من وراء عقد الاتفاقيات الأمنية؟ وما مدى التأثير الذي تركته هذه الاتفاقيات على هذه القوى؟ وماهية التحديات التي اعترضت سبل تنفيذها؟

دأبت الحكومتان التركية والإيرانية منذ وقت مبكر، من أجل تطويق واحتواء ما يعرف بالخطر المتصاعد للحركة الكردية، إلى السير قدما في اتجاه التعاون على قاعدة أمنية واحدة بحكم الواقع الجغرافي والأثني الذي فرض على كلا البلدين هذا الشكل من أشكال العلاقات الثنائية. فقد شهد العام 1926 انعقاد أول معاهدة ثنائية بين تركيا وإيران تضمنت في بعض بنودها إجراءات أمنية احترازية خاصة بالتعامل مع الحركة الكردية[1]، في وقت كانت تشهد فيه منطقة كردستان حركة مسلحة قادها إسماعيل أغا الشكاك المعروف(بسمكو) والمؤلفة من أكراد تركيا وإيران[2].

وفي 23 كانون الثاني 1932 وقع البلدان في طهران معاهدة جديدة خاصة بالمسائل الأمنية وأمن الحدود، إلا أن بعض التعديل طرأ عليها عام 1937 منح على أثرها سيطرة تركية على سفوح جبل آرارت الشرقية الغرض منه مواجهة الحركة الكردية التركية بزعامة الشيخ سعيد والتي كانت تتخذ منها مواقع انطلاق لمهاجمة القوات التركية، مقابل ذلك حصلت ايران على بعض المناطق قرب فتور وبازركان[3]. كما جاء في المادة الثانية والسابعة من ميثاق سعد آباد 1937 الذي وقعت عليه كل من ايران وتركيا الى جانب

العراق وافغانستان، ما يشير الى إتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية حدودها المشتركة[4]، والمقصود هنا (تركيا وإيران والعراق)، لمواجهة خطر العصابات المسلحة والجمعيات في إشارة غير صريحة الى الأكراد الموزعين على هذه الدول الثلاث.

وفي ما يخص عقد الاتفاقيات بين تركيا وإيران والتي أصبحت في سلم أولويات صانع القرار الإيراني والتركي نتيجة إدراك كلا الطرفين بأن هذه الاتفاقيات ترتبط بأسباب ودوافع عديدة لها امتدادات خاصة بالأمن الجغرافي الإقليمي.

وعليه سيتضمن موضوعنا ثلاثة محاور وعلى النحو التالي:

1 ـ تطورات المسالة الكردية أثناء الحرب العراقية– الإيرانية.

2 ـ التحديات المصاحبة للاتفاقيات الأمنية بعد حرب الخليج الثانية 1991.

3 ـ النتائج المترتبة على عقد الاتفاقيات الأمنية بعد حرب 2003.

أولاً: تطورات المسالة الكردية أثناء الحرب العراقية– الإيرانية.

بسبب قدرة إيران في التعاطي مع الملف الكردي من خلال إتباع سياسة القمع والتنكيل بحق أعضاء وقادة الحركة الكردية المعارضة، وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وجماعات معارضة أخرى منها حزب (الكومه له) ذو التوجه الماركسي اليساري المحظور عملها على الساحة الايرانية[5]، ونجاحها في تحجيم قوتهم طيلة الفترة السابقة لحربها مع العراق، من جهة، وغياب وجود حركة كردية مسلحة في تركيا من جهة أخرى، حتى آب 1984 نجد أن علاقات الدولتين قد خلت من ترتيبات التعاون الأمني.

وفي تطور جديد لعلاقات التعاون والتنسيق الأمني بينهما،فقد توصلا في 28 تشرين الثاني 1984 الى عقد اتفاقية ثنائية يلتزم بموجبها كل طرف بمنع أي نشاط على أراضيه يهدد أمن الطرف الآخر[6]، ويرجع السبب في ذلك الى بدء الحركة القومية الكردية في تركيا ممثلة بحزب العمال الكردستاني عمليات مسلحة منذ شهر آب 1984 ضد القوات التركية في جنوب شرق البلاد[7]، هذا من جانب، واتخاذ الحزب المذكور آنفا الأراضي الإيرانية منطلقا لهجماته على تركيا أثناء فترة الحرب العراقية– الإيرانية من جانب آخر[8]. وذلك إثر قيام الطائرات التركية في تشرين الأول من العام نفسه بقصف مواقع الحزب، مما دفع بعناصره اللجوء لأيران[9].

شهد العام 1986 توقيع اتفاق امني جديد بين البلدين يقضي بالسماح لقوات كل دولة بالتوغل في أراضي الدولة الأخرى ولمسافة تصل الى 30 كم،بهدف ملاحقة العناصر الكردية المسلحة[10]. ويمثل هذا الاتفاق تطور جديد في ميدان التعاون الثنائي بين البلدين يعكس مدى خطورة الأوضاع والقلق الأمني الذي كانت تعانيه تركيا في تلك الفترة من جراء الأعمال المسلحة التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني، ومما يدلل على ذلك اتساع نطاق حملات تركيا العسكرية ضد الحزب ليشمل مناطق كردستان العراق عامي 1986– 1987، مستفيدة من انشغال العراق بالحرب مع ايران واتساع العمل العسكري الكردي ضد القوات العراقية لعقدها اتفاقا امنيا مع العراق عام 1984، إما على الصعيد الإيراني، فقد شكل تواجد حركات المعارضة الايرانية وبشكل خاص منظمة مجاهدي خلق على الاراضي التركية مبعث قلق ودافع نحو الاتفاق مع الجارة تركيا[11].

أن التعاون الأمني كان مصحوباً بأجواء عدم الثقة المتبادلة، فعلى الصعيد الإيراني قامت القوات الجوية التركية بتنفيذ عمليات عسكرية في آذار 1987 قصفت خلالها مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق متهمة إياها بالتخطيط للاستيلاء على الموصل وكركوك العينتين بالنفط، والتي شكلت نقطة الخلاف الحقيقية بين البلدين، رغم التطمينات التركية لإيران بدعمها لوحدة وسلامة أراضي العراق، أما على الصعيد التركي فقد قامت طائرة إيرانية بقصف جسر خابور على الجانب العراقي من الحدود التركية العراقية يوم 27/آذار/1988 انتقاماً لقصف الطائرات العراقية سكك الحديد التركية الإيرانية على الجانب الإيراني.

وعلى الصعيد نفسه، تبادلت تركيا وإيران الاتهامات بشأن دعم كل منهما للأحزاب المعارضة والمتمثلة بتنظيمي العمال الكردستاني التركي ومجاهدي خلق المعارضة[12].

شهدت العلاقات الإيرانية– التركية منذ مطلع التسعينات تطورات في مستوى التعاون الأمني بفعل عوامل عديدة أهمها:

أولاً: انحسار قدرات العراق العسكرية جراء حرب الخليج الثانية 1991 وما نجم عنها من انسحاب قوات الحكومة المركزية من شمال العراق وقيام حكومة الإقليم الكردية في أعقاب ذلك، واقتسام السلطة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني).

ثانياً: اتخاذ حزب العمال الكردستاني من فرصة تواجد الحزبين في منطقة كردستان العراق ملاذاً أمناً له.

ثالثاً: تضرر تركيا وإيران من جراء أنشاء المنطقة الآمنة في شمال العراق بوصاية أمريكية غربية, والتي أسهمت تركيا ذاتها في وجودها, كونها أعطت زخما جديدا للقوى الكردية في اتخاذها منطقة شمال العراق قاعدة لوجستية متقدمة, فضلا عن ذلك تواجد منظمة مجاهدي خلق في المنطقة ذاتها مستفيدة هي الأخرى من فراغ السلطة هناك[13].

ثانيا: التحديات المصاحبة للاتفاقيات الأمنية بعد حرب الخليج الثانية 1991

إندفعت تركيا وإيران بشكل كبير نحو عقد سلسلة من الاتفاقيات الأمنية في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 لمواجهة الخطر المشترك الذي يتهدد مصالحهما والمتمثل بوجود حركة تمرد كردية وجماعات معارضة أخرى مسلحة, بدأتها في أيلول 1992، حينما توصل الطرفان إلى توقيع اتفاق امني، والذي جاء بموجب ما أعلن في عام 1989 من تشكيل لجنة أمنية عليا مشتركة تركيا وإيرانية تختص بالمسائل الأمنية وامن الحدود إلى جانب مسائل أخرى تخص التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود المشتركة، إلا أن هذا الاتفاق المنعقد عام 1992 لم يكتب له النجاح بفعل تبادل الاتهامات بين الطرفين، فإيران تتهم تركيا بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق[14], في حين وجهت تركيا اتهاماتها لإيران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وحزب الله التركي بالاستناد إلى معلومات أوردتها المخابرات التركية[15]. وعلى أثر هذه الاتهامات المتبادلة بين الطرفين قام وزير خارجية إيران (علي أكبر ولايتي) بزيارة تركيا في نفس العام والتي صرح، بقوله: ".... أننا متأكدون من عدم وجود علاقة بيننا وبين الـ P.K.K.، لأن سياستنا تتعارض مع هذا التنظيم الانفصالي، ولأننا حريصون على سلامة ووحدة أراضي كافة الدول المجاورة سواء أكان في تركيا أم في العراق"[16].

وفي إطار جولة جديدة من المباحثات التي أجراها المسئولين الأتراك والإيرانيين، والتي نتج عنها توصل الطرفين في 15/ أيلول /1993 إلى توقيع اتفاق امني جديد في العاصمة التركية أنقرة خاص بمسائل امن الحدود، وجاء في مضمون الاتفاق وجوب عدم السماح من قبل تركيا وإيران لأية منظمة إرهابية بالعمل فوق أراضيها، وعلى هامش الاتفاق كان قد صرح عضو الوفد الإيراني المفاوض بان إيران سوف تتخذ إجراءاتها ضد حزب العمال الكردستاني، ، كما صرح في وقت لاحق لصحيفة الصباح التركية " بان إيران أصدرت أمراً بإطلاق النار على أي عضو من حزب العمال الكردستاني التركي سواء كان مرتدياً زي الحزب أو مهرباً"[17].

إن مثل هذه التصريحات من جانب عضو الوفد الإيراني تندرج ضمن تقديم التطمينات وإزالة حالة القلق الأمني الذي ينتاب تركيا من جراء استمرار شكوكها بدعم ورعاية إيران لحزب العمال الكردستاني الذي كان يمثل المصدر الرئيس لتوتر العلاقات التركية مع الجانب الإيراني أبان فترة الثمانينات.

أثمر الاتفاق الأمني المنعقد عام 1993 والذي جاء في أعقاب انعقاد سبعة اجتماعات أمنية بين الوفد الإيراني والتركي عن تطور التعاون بأشكال متعددة بدءاً بتشكيل لجنة أمنية مشتركة تركية –إيرانية لمراقبة

الحدود, ومنع العناصر الانفصالية من التحرك بحرية عبر الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وانتهاءاً بتنفيذ عمليات تفتيش خاصة بالأمن الحدودي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قيام إيران في ربيع عام 1994 بتسليم تركيا 14 شخصا من أعضاء حزب العمال الكردستاني[18], إضافة الى عشرة قتلى، والذي اعترفت به تركيا على لسان وزير خارجيتها في حزيران من العام نفسه[19].

وحتى شهر أيار 1994 بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المسئولين الأمنيين بين البلدين عشرة اجتماعات تناولت في مقدمتها بحث السبل الكفيلة للسيطرة على الجماعات التي تشكل خطر مشترك يتهدد امن كلا البلدين، وفي شهر تموز من العام نفسه قام الرئيس التركي السابق (سليمان ديميريل) بزيارة الى ايران التقى خلالها بالرئيس الإيراني آنذاك (هاشمي رفسنجاني), وتباحث رئيسا البلدين مسائل عديدة كانت القضية الكردية في مقدمتها، ومن جديد أعرب الجانب الإيراني عن استعداد بلاده التعاون مع تركيا لمواجهة الخطر المتصاعد لحزب العمال الكردستاني والذي تمثل بتصريح أدلى به الرئيس الإيراني قبل انعقاد الاجتماع جاء فيه "إن ايران تتعاون مع تركيا تعاونا تاماً ضد حزب العمال الكردستاني وأعلن إن إقامة دولة كردية من قبيل المستحيلات"[20].

هذا التصريح الإيراني يعكس موقفاً سياسيا متشددا إزاء إمكانية قيام دولة كردية في منطقة كردستان العراق له تداعياته الخطيرة على امن وسلامة ووحدة الأراضي في كلا البلدين (تركيا وإيران)، لاسيما بعد قيام حكومة الإقليم الكردية في كردستان العراق والتي شكلت النموذج والمثل الذي ينبغي أن تحتذي به الأقلية الكردية الإيرانية والتركية على السواء، وفي ذات الوقت فان هذا التصريح يؤكد عدم عودة ايران مجددا الى تقديم دعمها لحزب العمال الكردستاني مستفيدة من الدرس الذي حصلت عليه حينما ساهمت وبشكل غير مقصود في إنشاء المنطقة الآمنة في شمال العراق اثر تقديمها بمشاركة تركيا وفرنسا مذكرتين الى مجلس الأمن الدولي في (3-4 نيسان 1991) واللتان تشيران الى نزوح مجاميع من الأكراد العراقيين الى تركيا و إيران اثر الاضطرابات التي عمت المنطقة ذاتها، وما نتج عنها من قيام منطقة محمية دولية بموجب القرار رقم (688) الصادر عن مجلس الأمن[21] وانسحاب القوات العراقية خارج منطقة كردستان العراق نهائياً.

وفي العاشر من آب 1996، زار رئيس وزراء تركيا الأسبق (نجم الدين أربكان) إيران, واتفق خلالها مسئولو البلدين على مسالة ضبط الأمن في حدودهما المشتركة، وبحسب تصريحات الرئيس الإيراني آنذاك (هاشمي رفسنجاني) من أن إيران ستقمع وبشدة المسيئين للأمن على الحدود المشتركة، وأضاف قائلاً إن

إيـران لـن تسـمح لأي مجموعـة بتـأجيج التـوتر علـى الحـدود المشـتركة مـع تركيـا انطلاقـا مـن الأراضـي الإيرانية"[22] ويعد هذا التصريح من جانب الرئيس الإيراني ايجابيا وأتسم بكثير من إبداء التعـاون وتقـديم التطمينات للجانب التركي لضمان عدم السماح لعناصر حزب العمال الكردستاني في اتخاذ الأراضي الإيرانية منطلقا لشن هجمات على تركيا، إلا أن هذا الاتفاق لم يتم التوقيع عليه.

شهدت العلاقات التركية– الإيرانية خلال عامي 1997– 1998 خلافات وتوجيه اتهامـات تركيـة إلى إيران بدعمها للمسلحين الأكراد الأتراك نتج عنها تعليق العلاقات الدبلوماسية، نتيجة تصـريح أدلى بـه السفير الإيراني المعتمد لدى تركيا بمدينة سنجان التركية والذي انتقد فيه إسرائيل، كما دعا فيه تركيـا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية[23]، كرد فعل على توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط 1996.

وفي أواخر عام 1998 تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفي 19 كانون الأول من العـام نفسه وقعت تركيا وإيران في العاصمة طهران مذكرتي تفاهم وبرتوكول تعاون أمني تضمن ستة عشر بنداً جاء في إطار أعمال اللجنة المشتركة التي تعقد اجتماعات دورية نصف سنوية، تعهد كلا الطرفين بعـدم السـماح باستخدام أراضيهما قاعدة أو منطلقا لنشاطات معارضة تهدد أمنهما في إشارة مباشرة لمنظمة مجاهـدي خلـق المعارضة وحزب العمال الكردستاني، واعتبار حدودهما المشتركة حدود صداقة وأمن[24].

وفي مقدمة الأسباب والدوافع التي تكمن وراء عقد البلدين الاتفاقات الأمنية في النصف الثاني مـن عقـد التسعينات هو توفير الحماية اللازمة للاتفاقيات الاقتصادية والتجاريـة بـين تركيـا وإيـران، حيـث يضـمن التعاون الأمني عملية تامين مرور نقل النفط والغاز الإيرانيين عبر الأراضي التركية الى أسواق أوربـا والعـالم، ويحول دون تعرضها لمخاطر التهديد من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني الـذي ينشـط داخـل المنـاطق التي تشهد مرور مصادر الطاقة هذه، يضاف الى ذلك ضمان الحيلولة دون تعرض مرور أنابيب الـنفط والغـاز القادمة من حوض بحر قزوين واسيا الوسطى من قبل ذات العناصر الكردية المناوئة[25]، فقد توصل البلـدان في 12/ آب /1996 الى عقد اتفاقية تجارية ولمدة 22 عاماً وبقيمة (20 مليار دولار) تحصل من خلالهـا تركيا على 4 مليارات متر مكعب سنويا من الغاز الإيراني[26].

وفي 13 / آب /1999 توصلت تركيا وإيران الى توقيع اتفاق امني جديد خاص بالمسائل الأمنية وامن الحدود تضمن بنودا عديدة منها:–

1- إقامة خط ساخن مباشر بين القادة العسكريين الإيرانيين والأتراك المتواجدين على جانبي الحدود الفاصلة بين البلدين[27].

2- قيام البلدين بتبادل المعلومات الاستخبارية فيما يتعلق بنشاط المتمردين.

3- التنسيق المشترك للعمليات العسكرية التي تستهدف حزب العمال الكردستاني والجماعات الإيرانية المعارضة ومجاهدي خلق[28].

إلا أن المأخذ على الاتفاق الأمني هذا، انه رغم التوقيع عليه من قبل إيران وتركيا لم يخلق أجواء الثقة المتبادلة، والذي جاء واضحاً على لسان رئيس الوزراء التركي السابق (بولند أجاويد) أثناء لقاءه وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) بأنقرة في 16/ كانون الثاني /2000, حينما صرح قائلاً: "من المؤكد إن العديد من أعضاء حزب العمال الكردستاني قد تحصنوا في ايران"، إلا أن وزير خارجية ايران وفي مؤتمر صحفي عقده في 18 / كانون الثاني من العام نفسه نفى نفيا قاطعا وجود عناصر الحزب المذكور أنفا على الاراضي الايرانية[29].

وفي السياق نفسه، أشار معهد ماسا تشيوستس للتكنولوجيا الى التقرير الذي نشرته منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (MIF) والذي جاء فيه إن هناك ما يقارب من 50 قاعدة لحزب العمال الكردستاني في ايران[30]، كما أوردت الصحف التركية في ذات الوقت خبراً جاء فيه إن حزب العمال الكردستاني يمتلك قواعد عبر الحدود داخل الاراضي الايرانية، لكن ايران تنفي علمها بذلك[31].

وفي إطار إستراتيجية التقارب والمصالح الأمنية المشتركة وإزالة حالة الشكوك المتبادلة بين إيران وتركيا بدعوى عدم تقديم كل طرف الدعم الكافي في محاربة الحركات الانفصالية، جاءت زيارة وزير خارجية تركيا للعاصمة الإيرانية للأيام 17 -19 كانون الثاني 2001، والتي أسفرت عن تعهد إيراني بعدم السماح لعناصر حزب العمال الكردستاني بالتسلل الى أراضيها، وجاء التطور الأبرز في إطار رفع مستوى التعاون الأمني وخلق أجواء الثقة ما تم في 28 / آذار /2001 عندما اتفق البلدان وللمرة الأولى على وصف تنظيمي حزب العمال الكردستاني التركي ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية بأنهما "إرهابيين"[32]: ثم أعقبها زيارة الوفد الأمني الإيراني برئاسة (علي أحمدي) نائب وزير الداخلية لتركيا من (تموز/ 2001)، لإجراء مباحثات تمهيداً لعقد أتفاقيات أمنية[33].

كما تضمن الاتفاق الأمني الجديد الذي توصل إليه البلدين في عام 2002 هو الأخر إلى ذات الاعتراف بوصف تنظيمي حزب العمال التركي ومنظمة مجاهدي خلق المعارضة بالإرهاب[34].

ثالثا: النتائج المترتبة على عقد الاتفاقيات الأمنية بعد حرب 2003

إذا كانت الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين إيران وتركيا طيلة فترة عقد التسعينات قد جرت وسط أجواء مشحونة بالتوتر والخلاف في علاقاتهما التي يمكن وصفها بالشراكة الهشة بسبب اتهامات تركيا لإيران في تقديم الدعم والرعاية لحزب العمال الكردستاني التركي، رغم النفي الإيراني على الدوام دعمه لحزب العمال الكردستاني، إلا أن هذه الأجواء قد تغيرت تماما، في أعقاب حرب الخليج 2003 وما ترتب عليها من احتلال أمريكي للعراق، نتيجة تزايد شعور الدولتين بالقلق من إحتمالية تفكك الدولة العراقية والتي قد تنتج دولة كردية في شمال أراضيه. وهذا بدوره قد يؤدي الى مطالبات حدودية في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية والتي من شانها أن تهدد سلامة ووحدة أراضيهما، مما شجع تركيا وإيران على توقيع المزيد من الاتفاقيات الأمنية لمواجهة مخاطر ذلك.

جاء التطور الأمني الجديد في مجال مكافحة الإرهاب بين الدولتين بتوقيع مذكرة تفاهم بشان التعاون الأمني في 29 / تموز / 2004 في أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) لطهران في 9 / تموز /2004، وقد تضمنت المذكرة العديد من النقاط التالية:[35]

1- قيام البلدين بمحاربة المتمردين الأكراد معاً.

2- تعهد إيران بوضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب أو المنظمات الإرهابية.

3- تعهد تركيا بوضع منظمة مجاهدي خلق على قائمة الإرهاب.

4- تشترك قوات البلدين بعمليات عسكرية كبيرة تهدف من ورائها القضاء على التنظيمات التي وصفتها بالإرهابية، والتي تتخذ من المناطق الكردية الإيرانية على طول الخط الحدودي الممتد مع تركيا ملاذاً أمنا لها.

لقد كانت الاتفاقية الأمنية بين إيران وتركيا في تموز 2004 مهمة في أوجه عديدة[36]:

- بالنسبة لتركيا، الأستشعار بخطر حقيقي بعد إعلان حزب العمال العودة الى العمل العسكري الذي تخلى عنه سابقا واستئناف هجماته المسلحة ضد القوات التركية.
- بالنسبة لإيران، إن توقيع مذكرة التفاهم الأمنية جاءت بعد مضي 3 أشهر من انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني (نيسان 2004).

– إنها أشارت الى استعداد الدولتين إبداء مزيد من التعاون حماية لحدودهما من الهجمات التي تتعرض لها من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني ومؤسساته الفرعية، والمقصود بها حزب الحياة الحرة الكردستاني.

وضع الاتفاق الأمني الأخير موضع التطبيق حينما قامت قوات الأمن والجيش الإيراني من جانب واحد بشن حملة عسكرية واسعة النطاق ضد عناصر تابعة لحزب العمال الكردستاني التركي داخل منطقة كردستان عند الحدود الايرانية التركية والتي أسفرت وفق ما أعلنت عنه ايران عن مقتل جنديين إيرانيين وعشرة من عناصر الحزب، وجاءت تلك العملية في وقت تخوض فيه قوات الأمن التركي اشتباكات متفرقة مع عناصر حزب العمال الكردستاني في مناطق جنوب شرق تركيا(37).

انتهجت ايران سياسة أكثر توافقية تجاه تركيا شجعت على تصاعد وتيرة التعاون الأمني في مواجهة التهديدات الصادرة عن حزب العمال الكردستاني التركي والتنظيمات الإيرانية المعارضة، والتي تمثلت في الإعلان الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية في 28 / آب /2005 متضمناً ما يلي:

"إن ايران تتعاون مع الجارة تركيا ضد الإرهاب، وان هذا التعاون سيستمر في المستقبل" ومع نهاية عام 2005 قام وزير خارجية ايران (منوشهر متقي) بزيارة رسمية الى تركيا والتي جاءت في إطار تحسين العلاقات الإيرانية– التركية والتي نتج عنها توقيع مذكرة تفاهم جديدة في 30/ شباط / 2006 اثر انعقاد اجتماع امني للجنة الأمنية العليا التركية–الإيرانية وتطبيقا للاتفاقية الأمنية الموقعة في 29 تموز 2004، وقد تضمنت مذكرة التفاهم تعهد الجانب الإيراني بمحاربة حزب العمال الكردستاني التركي مقابل تعهد تركيا بمحاربة منظمة مجاهدي خلق والجماعات الإيرانية المسلحة والتي وصفت بالخارجة عن القانون والتي تتخذ من منطقة كردستان العراق مقراً لها، وفي أعقاب توقيع مذكرة التفاهم صرح وكيل وزير الداخلية الإيراني بما يلي:

"استطيع أن أصرح إننا باتفاق تام على التعاون المطلق ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني وسنحارب معاً ضد أي نشاط للحزب في المنطقة "(38)

وتنفيذاً لاتفاق 2006، قامت القوات الايرانية في نيسان 2006 بعمليات قصف مدفعي لمواقع حزب الحياة الحرة الكردستاني في منطقة حاج عمران التابعة لمحافظة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق(39)، كما تكرر الأمر نفسه في 16 / آب /2007 حينما وجهت ايران نيران مدفعيتها لمناطق وقرى جبال قنديل نتج عن ذلك القصف نزوح شبه جماعي للسكان منها(40).

وفي تصريح لأحد قيادي حزب الحياة الحرة الكردستاني جاء فيه: إن ايران وتركيا قامتا بهجوم عسكري في 16 / آب / 2007 ضد شعبنا في ايران وقواتنا التي تتخذ من شمال العراق مقراً لها، كما أعلن قيادي أخر في الحزب إن قوات الحرس الثوري الإيراني شنت هجوما على عدة جبهات في ساردشت وبيرانشهر وعلى طول الحدود التي يعمل فيها الحزب، وأضاف قائلاً إن عمليات عسكرية تحدث في آن معاً بالمدفعية الإيرانية والتركية لقصف قرى داخل كردستان العراق، وبالمقابل أعلن وزير خارجية تركيا في الفترة ذاتها خلال مؤتمر صحفي عن حق تركيا وإيران في التحالف والعمل العسكري ضد من وصفهم بالمعارضة الكردية قائلاً: "إنهم يشكلون خطراً على تركيا وكذلك على غيرها من الجيران. ولذلك، فلكل بلد الحق في الدفاع عن حدوده واتخاذ كل التدابير المشروعة لأمنها"[41].

وفي أواخر عام 2007 قامت تركيا ، وتطبيقاً لما جاء في مذكرة التفاهم الموقعة عام 2006، بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق، وبتحريك قواتها المؤلفة من 300 جندي عبر حدودها مع العراق دون تفويض من الجانب العراقي أو الأمريكي حسب تصريح الأخير، إلا أن صحيفة واشنطن بوست كشفت في عددها الصادر يوم 18 / تشرين الثاني /2007 عن توصل تركيا الى اتفاق مع الولايات المتحدة، أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي للولايات المتحدة في 5/ تشرين الثاني /2007، تحصل من خلاله على معلومات استخبارية تكشف كيفية استهداف قواعد حزب العمال الكردستاني بشكل مباشر في منطقة كردستان العراق[42].

استمرت العلاقات التركية– الإيرانية بالتحسن في المجال الأمني، فقد أعلنت الداخلية التركية في 18/ شباط /2008 عن رغبة البلدين التوقيع على مذكرة تفاهم خاصة بتطوير التعاون الأمني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تضمن الإعلان إيضاح لحجم الخسائر التي لحقت بتركيا وإيران، نتيجة تزايد الأعمال التي وصفت بالإرهابية في المنطقة الحدودية، وضرورة تبادل المعلومات الاستخبارية فيما يتعلق بنشاط المتمردين[43]. وفي 15 نيسان 2008 وصل الوفد الأمني الإيراني الى تركيا للتوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بتطوير التعاون الأمني، وتضمنت المذكرة ضرورة مكافحة التمرد الكردي والمتمثل بحزب الحياة في كردستان ايران وحزب العمال الكردستاني التركي اللذان يتخذان من جبال قنديل في شمال العراق مخابئ لهم على طول الشريط الحدودي الإيراني[44].

الملاحظ على مذكرة التفاهم الخاصة بتطوير التعاون الأمني، عدم إشارتها إلى تنظيم مجاهدي خلق، إحدى قوى التمرد المعارضة للنظام الإيراني والتي حرصت ايران في اتفاقاتها السابقة مع تركيا على تضمينه

كمنظمة إرهابية، وربما يرجع السبب في ذلك الى تصاعد وتيرة الأعمال المسلحة لحزب الحياة الحرة الكردستاني على حساب منظمة مجاهدي خلق،أو لخروجها من معادلة التأثير بعد احتلال العراق 2003 والتضييق على نشاطاتها في الأراضي العراقية، أو ربما تفادى التفاهم الأمني ذلك باعتبار إن التنظيم متفق على محاربته مع تركيا معاً وربما لجميع هذه الأسباب الوارد ذكرها.

وعلى صعيد المواجهة والتهديدات العسكرية بين تركيا وإيران من جهة, تنفيذاً للاتفاقات المعقودة بينهما، ومقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي والحياة الحرة الكردستاني الإيراني من جهة أخرى، فقد أشارت وكالة فارس الإخبارية في 17 / نيسان /2008 الى جدية الخطر الذي يشكله حزب العمال الكردستاني، بفعل انضمام عدد كبير من الأكراد الإيرانيين الى هذا الحزب وفرعه الإيراني (حزب الحياة الحرة الكردستاني)، وتزايد نشاطات الأخير في ايران، كما ذكرت الوكالة إن حزب الحياة الحرة الكردستاني قد وجه تهديداته الى ايران قبل يوم واحد من توقيع مذكرة التفاهم (نيسان 2008) بشن هجمات داخل الاراضي الايرانية[45], مما يدلل بوضوح على اتخاذ الحزبين الكرديين من أراضي منطقة كردستان العراق منطلقاً لشن هجماتهما على مواقع قوات الدولتين، والتي تقدم لهما الدعم اللوجستي في التدريب والتخطيط والتنفيذ[46].

في حين قامت الطائرات الحربية التركية مطلع شهر أيار 2008 بقصف قواعد تابعة لحزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق، وأعلنت القيادة العسكرية التركية نجاح عملياتها التي انتهت بمقتل أكثر من 150 من عناصر الحزب، وفي وقت سابق لهذه العمليات التركية في نيسان 2008 قامت القوات الايرانية بقصف مواقع تابعة لحزب الحياة الحرة الكردستاني في جبال قنديل بالمدفعية الثقيلة[47]. ويأتي هذا التزامن في العمليات العسكرية التركية الايرانية في إشارة الى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في تموز 2004 بفتح جبهتي قتال في آن واحد ضد قواعد التمرد في شمال العراق.

لقد صرح مسئول عسكري تركي في حزيران 2008 ليؤكد ما تم الإشارة إليه أنفا من وجود اتفاق تركي– إيراني مسبق على تنفيذ عمليات عسكرية في وقت واحد ضد ما اسماه بالمتمردين الأكراد في شمال العراق، وأضاف إن البلدين يتبادلان المعلومات الخاصة بتحركات العناصر المسلحة، وفي خطاب ألقاه قائد القوات البرية التركية (العماد باسبوغ) أثناء انعقاد مؤتمر امني دولي في تركيا تضمن اعترافاً صريحاً وواضحاً من ان القوات التركية تشن عمليات عسكرية من جانب حدودها مع العراق وموجهة لمواقع حزب العمال الكردستاني بالتزامن مع عمليات مماثلة ينفذها الجيش الإيراني من جانب حدوده مع العراق ضد حزب

الحياة الحرة الكردستاني المعروف باسم (بيجاك)، كما أشار (العماد باسبوغ) الى وجود حالة التنسيق والتعاون مع ايران في إطار تبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق العمليات العسكرية فضلاً عن قيام قوات البلدين بقصف مواقع الحزبين عند حدودهما مع كردستان العراق[48]، وأضاف أيضا إن مقرات الحزبين اللذين وصفهما (بالمتمردين) ومعسكرات تدريبهما متواجدة في جبال قنديل شمال العراق[49].

الخاتمة

من خلال إستعراض الاتفاقيات الأمنية التركية – الايرانية على طول الفترة التاريخية الممتدة ما بين عشرينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا. يتضح لنا حجم المشكلة التي تعاني منها ايران وتركيا والمتمثلة بوجود الأكراد الموزعين على هاتين الدولتين الى جانب العراق وسوريا والذين فرضوا واقعاً جغرافياً وسياسياً وامنياً خطيراً تجسد من خلال لجوئهم الى العمل المسلح من أجل نيل حقوقهم القومية بشكل كامل. لقد كانت علاقات التعاون الأمني بين ايران وتركيا في فترات تاريخية سابقة تتسم بكثير من التوافق السياسي في معالجة قضايا خاصة بالأمن الحدودي وما يتصل بها من عمل عسكري يشهد حالة تنسيق في التعامل مع الحركات الكردية التركية والإيرانية، وبشكل خاص فترة الحرب العراقية –الإيرانية، فقد عبرت الاتفاقيات الأمنية المعقودة في تلك الفترة عن مدى عمق المصالح المتماثلة أو المتطابقة وبعيداً عن السياسة الانفرادية في التعاطي مع المسألة الكردية، رغم وجود بعض الخلافات الخاصة بالبيئة الإقليمية (العراق ومدنه الغنية بالنفط) وتبادل الاتهامات في دعم كل طرف التنظيمات المعارضة للطرف الآخر التي لم تقلل من مستوى التعاون الأمني وتطبيقاته في إطار عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية.

إلا أن الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي اتسمت بالكثير من التطورات والأحداث، بدءاً بانفصال إقليم كردستان العراق وإنشاء ما يعرف بالمنطقة الآمنة وانتهاءاً بقيام حكومة الإقليم، والتي انعكست على واقع ومستقبل العلاقات الايرانية – التركية في تعاطيها مع الحركة القومية الكردية ، حيث أخذت تركيا وإيران تتعاونا على قاعدة أمنية واحدة فرضتها عوامل الجغرافية والأمن الإقليمي وهي الحيلولة دون قيام تطورات مستقبلية محتملة في شمال العراق ينجم عنها انفصال إقليم كردستان وقيام كيان كردي مستقل يشكل النموذج والمثل بالنسبة لأكراد إيران وتركيا، يوفر لهما فرصة المطالبة بالانفصال من جهة ويمنح عناصر الحركة الكردية المسلحة المعارضة لكلا البلدين ملاذاً أمناً يلجأوون إليه باعتباره مركز نشاطات الحركة المسلحة في شمال العراق.

لقد كشفت الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين البلدين في فترة التسعينيات عن توافق امني وسياسي في محاربة التنظيم الكردي التركي المعروف باسم حزب العمال الكردستاني ومنظمة مجاهدي خلق، ولكن هذا التوافق جاء مصحوباً بأجواء عدم الثقة المتبادلة بين تركيا وإيران بدعوى تقديم كل طرف الدعم والرعاية لتنظيم الطرف الآخر دون تقديم المبررات الكافية لذلك ، إلا أن توصيف الدولتين لحزب العمال الكردستاني التركي ومنظمة مجاهدي خلق بالإرهاب في آذار 2001 أسهم في توثيق علاقات التعاون الأمني بين تركيا وإيران بدرجة كبيرة.

ومنذ قيام حرب الخليج الثالثة عام 2003 وما نتج عنها من احتلال أمريكي للعراق, وعلاقات التعاون الأمني تشهد تطورات واضحة بين ايران وتركيا يدفعهما في ذلك الشعور بالقلق من احتمالية تفكك الدولة العراقية وقيام كيان كردي مستقل في منطقة كردستان العراق يشجع الأقلية الكردية لديهما على المطالبة بالانفصال مستقبلاً، والذي أسهم في التعاون الإيراني مع تركيا في المجال الأمني هو صعود حركة كردية في ايران عرفت بحزب الحياة الحرة الكردستاني عام 2004 والتي تعتبرها السلطات الايرانية على صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني التركي، هذا وقد بلغ التعاون الأمني بين البلدين مرحلة متقدمة من خلال تضمين اتفاقاتهما الأمنية بنوداً تشير بشكل صريح الى ثنائية العمل العسكري ضد من تصفهم بالإرهاب سواء داخل أراضي الدولتين أو خارجها، وفي ذلك تطور خطير يشكل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة، فقد شهدت المنطقة الجغرافية الممتدة بين حدود تركيا وإيران والعراق عمليات عسكرية إيرانية – تركية متزامنة، تارة بالتوغل العسكري من الجانب التركي في مناطق جبال قنديل العراقية بهدف ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني التي تتخذ من هذه الجبال قواعد لها، وتارة أخرى بالقصف الجوي والمدفعي التركي والإيراني لمناطق متفرقة في شمال العراق الهدف منها الإبقاء على المنطقة الكردية ساخنة لا يمكن لحالة الأمن والاستقرار إن يتحقق فيها إلا بموافقة إيرانية وتركية، هذا من جانب، ومن جانب أخر إرسال إشارات لحكومة الإقليم في كردستان العراق بعدم التفكير مستقبلاً في إنشاء دولة كردية في شمال العراق، ولكي تبقي في أذهان المسئولين الأكراد فيها بان مناطقهم المسيطر عليها ليست بمنأى عن أي تدخل عسكري تركي– إيراني مباشر متى ما اقتضت المصالح الأمنية ذلك.

إجمالا، كلا الدولتين تتعاملان والطريقة هذه وكأن العراق بشمال أراضيه يشكل جزءاً لا يتجزأ من أمنهما القومي أملته حقيقتين بارزتين، الأولى تمثلت بالواقع الجغرافي بفعل تواجد أكراد الدولتين بتنظيماتهم المعارضة في كردستان العراق، والثانية تمثلت بالواقع السياسي (الذي أسهمتا في خلقه) حينما

ساعدت تركيا وإيران عن غير قصد في إنشاء الكيان الكردي عام 1992 جراء إنشاء المنطقة الآمنة في شمال العراق على أساس تفسير قرار مجلس الأمن 688 الصادر في 5 نيسان 1991.

Security Agreements between Iran and Turkey
(A Study in Causes and Results)

By: Muhammed Salah Mahmmod
Assist, lecturesCollege of Political Sciences, Mosul University

Abstract

Witnessing the increasing of the activities of the PKK since 1984, the Turkish- Iranian relations have witnessed security cooperation represented by signing many security agreements dedicatedfor fighting the PKK and the Iranian organization of Mujahidee Khalq. The most significant development in these agreements is the deal reached in 2004 through the Turkish – Iranian coordination in their military operations against the organizations resisting Turkey-Iran whether inside or outside their lands.

المصادر والهوامش

(1) خليل علي مراد, الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1948- 1998, مجلة دراسات اقليمية, السنة 2, العدد 3, حزيران 2005, ص 39.

(2) عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1823ـ 1946، مطبعة الثقافة، أربيل 2003،ص352.

(3) روبرت اولسون، المسألة الكردية في العلاقات التركية– الايرانية، ترجمة محمد إحسان،ط1، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل 2001، ص38.

(4) عوني عبد الرحمن مصطفى، العلاقات العراقية التركية 1932 ـ 1958، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1981، ص 218– 219.

(5) فيبي مار،ووليم لويس،امتطاء النمر، ترجمة عبد الله جمعة الحاج،ط1،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، 1996، ص 217.

(6) يليب روبنسون، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، دار قرطبة للنشر، قبرص 1993، ص70.

(7) جلال عبدالله معوض،"تركيا والحرب العراقية– الايرانية"،مجلة التعاون.السنة 3، العدد 12، الرياض،كانون الأول 1988، ص102.

(8) فيليب روبنسون، المصدر السابق، ص70.

(وذلك إثر قيام الطائرات التركية في تشرين الأول من العام نفسه بقصف مواقع الحزب، مما دفع بعناصره إلى اللجوء الإيراني.)

Unal Gundogan,"Statepra Gmatism and ldeological in fluences: lslamist Iran and turkey, 1979- 1989" volume 7, No.1-march 2003. http://meria.idc.ac.iljournal2003/issuel/jv7.n101.html

(9) UNAL JUNDOGAN, "State Prajmatism and Ideological in Fluences: Islamist Iran and Turkey, 1979-1989", volume 7, No.1_march 2003. http://meria.idc.ac.il jornal/2003/issuel/jv7n/01.html

(10) "الإبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط"،سلسلة تقارير خاصة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية،مؤسسة الأهرام، العدد 5، القاهرة،آب 1996، ص4.

(11) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص 49.

(12) Unal Gundopan, op.cit.

(13) Omer Taspinor, "Turkey's Middle East Policies", Carnegie Middle East Center, Numberlo, Sept 2008, page 14.in: www.cornegieendowment.org/files/cmec10-Taspinal.Pdf

(14) خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999، ص51.

(15) محمد عبدالقادر، البعد الأمني في العلاقات التركية الإيرانية. www.ahwazstudies.org

(16) شيماء عادل فاضل، "أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية– التركية مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، 2006، ص97.

(17) روبرت أولسن، المصدر السابق، ص 64.

(18) Michael M. Gurner, "Turkey and lran face off in Kurdistan". march 1998. www.meforom.org/aricles-rss-2.0.xml

(19) روبرت أولسن، المصدر السابق، ص64.

(20) المصدر نفسه، 65.

(21) بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت 1990 – 1996، المجلد التاسع، منشورات الأمم المتحدة(سلسلة الكتب الزرقاء)، نيويورك 1996، ص 44- 45.

(22)"الابعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط"،المصدر السابق، ص1-4.

(23) مقتبس من عرض كتاب للمؤلف روبرت اولسن بعنوان (العلاقات التركية– الإيرانية) 1979 – 2004) الثورة الايدولوجيا والحرب والانقلابات العسكرية والوضع الجيوسياسي.
http: // –www.ecssr.com

(24) السيد عوض عثمان، أفاق جديد للعلاقات الإيرانية– التركية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. -24
http:// acpss.Ahram.org. eg/ahram/2001/1/1/clrn24.htm

(25) روبرت اولسن، المصدر نفسه، ص 53- 56

(26) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 71. تعتبر إيران ثاني أكبر دولة بعد روسيا في امتلاك الغاز الطبيعي، وفي العام 2001 أكتمل خط أنابيب الغاز البالغ طوله 2,577 كم الممتد من تبريز الإيرانية الى أنقرة، وفي تموز /يوليو 2007 وقعت تركيا وإيران اتفاقية تمهيدية لضخ الغاز الإيراني إلى أوربا عن طريق تركيا.

MEHMET OCUTCU, "Iran: turket's next door, but for- away, neigh bor, " 20 april, 2008. www.todayszaman.com

(27) Iran and turkey sign security deal. Fri, august 13, 1999. http: IInews. BBC.co. uk/ 1/hi/ world/ middle- east / 4/9/32.stm www.meib.org

(28) " Iran and turkey sign border security agreement," sept 1999. www.meib.org

(29) A.William Samii, "Iran Report". www.globalsecurity.org/umd/library/news/iran/2000/4-2401/html

(30) "Iran and turkey sign Border Security Agreement", op. cit.

(31)"Iran and turkey sign Security deal" op. cit.

(32) السيد عوض عثمان، المصدر السابق.

(33) شيماء عادل فاضل، المصدر السابق، ص 98

(34) " Kurds and pay- Examining PKK Financing", March 13, 2008. http:// jir.janes.com / subscribe/ jir/doc- view-print. Jsp?

(35) Turkey, Iran to Figh Kurd rebels", July 31, 2004. http:// DAWN.com

(36) Gareth Jenkins, "Turkey admits coordination with Iran" June 13,2008

www.atimes.com/atimes/middle-East/JF13AKO2.html

بدأ حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني (PJAK) عملياته المسلحة ضد القوات الإيرانية قبل عام واحد من إعلان تأسيسه:

James Brandon, "Iran's Kurdish Threet: PJAK" The James town Foundation, June15, 2006, vol4. issue 12. Kyrdish Media. com

(37) محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية –التركية: الدوافع والمنافع"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 51/ أكتوبر 2004.

http:// llalbainah.org

(38) Banu Eligu'r, "are Former Enemies Becoming Allies? Turkey's hanging Relation With Syria, lran and Israel since The 2003 lragiwar", August 2006. Page3.

www.brandeis.edu/crown/publication/meb/MEB.pdf

(39) صحيفة المستقبل، العدد 2246، 23/نيسان/2006.

www.Almustagbalnewspaper.htm

(40) متابعة إخبارية، قناة الجزيرة الفضائية في 2007/8/16.

(41) Ken Timmerman, "Turkey forms Alliance with Iran against Kurds", Oct 15, 2007. www.newsmax.com

(42) Samuel Brannen," Turkish Air strikes in Northern Iraq", Dec 19, 2007. www.csis.org

(43) صحيفة الوفاق، السنة العاشرة، العدد 3053 في 2008/2/20 www.vefagh.com

(44) lale Sari lbrahim OGLu," News Analyses , April 21,2008 www.TadaysZaman.com

www.payvand.com/news/o8/apr/1169.html(45)

(46) بعد احتلال العراق 2003 ظهرت أكثر من عشر معسكرات لحزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق، يتولى فيها الحزب مهمة التدريب، ويحتضن جبل قنديل أكثر المعسكرات هذه والذي يبعد 100كم عن الحدود التركية. ملخص تقرير حول عملية شمال العراق، ترجمة برهان كوروغلو، منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات، ص5- 13.

(47) Thomas Renard," PJAK in northern Iraq :Tangled interests and proxy wars", volume6, Issue 10, may 15, 2003. www.jamestown.org

(48) –" تنسيق تركي إيراني لمواجهة المقاتلين الأكراد" 2008/6/5.

(49) Gareth Jenkins, op. cit.